ملخص:

إن دراسة أي ظاهرة كالتضخم من الناحية التطبيقية يعتبر أمرا صعبا لكن ليس مستحيلا، خاصة في واقع الاقتصاد الجزائري، الذي عرف ضغوطا تضخمية لأسباب متعددة أدت بدورها إلى اختلاف أنواع التضخم في الاقتصاد الوطني، نتج عنها آثارا جسيمة سواء على المستوى الاقتصادي أو الاجتماعي، لكن السلطات الجزائرية حاولت وبشتى الطرق المتاحة لديها للبحث في السبل الفعالة لمعالجة ظاهرة التضخم فتبنت إجراءات عديدة من السياسات كالسياسة النقدية، والسياسة المالية وغيرها.

وللبحث في موضوع دور السياسة المالية في الاقتصاد الجزائري جاءت هاته المحاولة لقياس أثر هذه السياسة في الحد من الضغوط المساهمة في استثارة المد التضخمي في الجزائر.

الكلمات المفتاحية:

التضخم، السياسة المالية، السياسة النقدية، الأجور والرواتب، الكتلة النقدية، المستوى العام للأسعار.

Summary:

To study inflation in practice is difficult but not impossible, Especially in the Algerian real economy, that face inflationary pressures for various reasons which led to different types of inflation in the national economy, Resulted in serious consequences of both sides economic or social, But Algerian authorities have tried various ways available to them to discuss effective ways to address the inflation, it Adopted several measures policies such as monetary policy, fiscal policy and other.

To research on the subject of the role of fiscal policy in Algerian economy we attempt to measure the impact of the policy in reducing contributing to inflation pressures in Algeria.

Keywords:

Inflation, Fiscal policy, monetary policy, wages and salaries, the money supply, the general level of prices

مقدمة:

لقد صاحب انتقال الجزائر من اقتصاد مركزي إلى اقتصاد السوق القيام بعملية ضخمة لإعادة توجيه السياسة المالية العامة للحكومة لتتماشى والوضع الجديد للبلاد، ففي إطار نظام التخطيط المركزي كانت السياسة المالية ترتكز أساسا على تخصيص العائد المحقق من صادرات المحروقات قصد الاحتفاظ بخدمة اجتماعية بحجم كبير وتوفير التحويلات والإعانات الاجتماعية لكل من الاستهلاك والإنتاج، ولكن مع التوجه لاقتصاد السوق تغيرت وجهة السياسة المالية، حيث سعت الحكومة إلى حصر دورها والتضييق من تدخلها الشامل لفسح المجال أمام الخواص.

والملاحظ في هذه الفترة أن سياسة الموازنة العامة استخدمت لتمارس دورا في إدارة الطلب الكلي من أجل تحقيق الاستقرار العام للأسعار، وذلك من خلال تخفيض أو علاج عجز الموازنة العامة للدولة، أما في الجانب الهيكلي فقد عززت السلطات الحكومية قوة الميزانية بإعادة تشكيل النظام الضريبي والاتجاه نحو تخفيض الاعتماد على إيرادات المحروقات، بالإضافة إلى إعادة توجيه النفقات العامة نحو المجالات التي تعمل على النهوض بالاقتصاد.

ومنه تم طرح التساؤل التالي:ما مدى مساهمة السياسة المالية في الجزائر في الحد من ضغط التضخم في الفترة 1990- 2009؟

ومحاولة منا للإجابة على الإشكالية المطروحة سوف نقوم بنمذجة للظاهرة المدروسة من خلال تحديد مكونات النموذج ثم تحليل وتفسير النتائج المتوصل إليها.

أولا ــ مسار السياسة المالية في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية

عرفت الميزانية العامة خلال مراحل التنمية الاقتصادية المخططة عجوزات مالية مستمر رجعت أساسا لإعانات التمويل التي كانت تقدمها الخزينة العمومية في شكل قروض للمؤسسات العمومية ما أسفر عن تحقيق تزايد في حجم الإنفاق الحكومي هذا من ناحية، وبالمقابل ضعف مردودية النظام التحصيلي نتيجة اعتماده الكبير على حصيلة الجباية البترولية التي كانت تمثل حصة الأسد من إجمالي الإيرادات العامة، ما أسفر عن حساسية كبيرة لتلك الإيرادات لتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية وهذا ما أكدته الأزمة النفطية في 1986، ومع دخول الجزائر اقتصاد السوق، كانت الميزانية قد لعبت دورا رئيسيا في عملية تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي، وإطلاق الموارد للقطاع الخاص من خلال تخفيض عجز الميزانية، أما في الجانب الهيكلي فقد عززت السلطات قوة الميزانية بإعادة تشكيل النظام الضريبي والاتجاه نحو الاعتماد تدريجيا على الإيرادات

البترولية، وإعادة توجيه النفقات العامة نحو المجالات التي تنهض بالنمو، وتحسين شبكات الأمان الاجتماعي من خلال توجيهها بشكل أفضل لحماية الشرائح الضعيفة من آثار الإصلاح الاقتصادي (1).

هذا لأنه أمام الاستمرار في العجوزات المالية، لجأت السلطات الجزائرية في تنفيذ نوع جديد من الإصلاحات المالية، حيث شكلت المؤسسات المالية الدولية (صندوق النقد الدولي-البنك الدولي) طرفا مهما فيها، والممثلة خاصة في سياسة الاستقرار الاقتصادي وسياسة التصحيح الهيكلي.

1- برنامج الاستقرار الاقتصادي:

ويسمى أيضا برنامج التثبيت الاقتصادي، يهدف هذا البرنامج الذي شرعت الجزائر في تنفيذه بدعم من صندوق النقد الدولي (1989-1991) إلى استعادة التوازن في الاقتصاديات الكلية، مع إعطاء الاستقلالية للمؤسسات في اتخاذ القرارات الإدارية والمالية على أساس قواعد السوق ومؤشرات الربحية الاقتصادية والمالية وحرية تحديد الأسعار، وتقليص دور خزينة الدولة في تمويل عجز تلك المؤسسات، كما اتخذت إجراءات لإصلاح نظام الأجور وتغيير سياسة الإعانات ونظم الدعم، وإلغاء التمييز بين القطاع العام والخاص فيما يتعلق بالقروض وأسعار الفائدة، كما توقفت الدولة عن التمويل المباشر للبناء السكني ومكنت القطاع الخاص من المشاركة في التجارة الخارجية(2).

ومن خلال ترشيد الطلب المحلي وتقييد عجز الموازنة العامة، أي العمل على إحداث توازن وذلك بتنفيذ سياسة مالية صارمة لتقييد الطلب، وعليه فالهدف المسطر يتمثل في تقليل نسبة العجز المالي إلى الناتج المحلي الإجمالي مما يؤثر على التضخم.

ومن ضمن الإجراءات التي ينص عليها هذا الاتفاق ما يلي:

- إجراءات زيادة الإيرادات العامة:
  - تطبيق أو توسيع في تطبيق ضريبة عامة على الاستهلاك
  - فرض ضرائب جديدة
  - إحداث تعديلات (تصاعدية) في ضريبة الدخل
  - رفع أسعار بعض السلع والخدمات العامة، وفرض رسوم خاصة على الخدمات المجانية
  - إصلاح النظام الجبائي والجمركي لتحسين المردود الضريبي.

- إجراءات خفض النفقات العامة:
  - تثبيت الأجور، أو جعل معدل الزيادة في الأجور أقل من معدل التضخم بحيث ينخفض معدل الأجر الحقيقي، كما يمكن ضغط التكاليف من خلال تخفيض عدد العاملين.

- إجراء تخفيض في بند النفقات التحويلية ذات الطابع الاجتماعي
- عقلنة نفقات التجهيز وتقليصها.
- التركيز على المشروعات الاستثمارية ذات الكفاءة الإنتاجية العالية والتصديرية
- خفض الإنفاق العسكري
- إلغاء الدعم.

2- برنامج التصحيح الهيكلي:

بعد انقضاء برنامج الاستقرار الاقتصادي، وفي سنة 1994 عقدت السلطات الجزائرية اتفاقا مع صندوق النقد والبنك الدوليين يتضمن برنامجا أعمق وأشمل للإصلاحات الاقتصادية انبثق عن برنامج الاستقرار الاقتصادي القصير المدى الذي يغطي الفترة 1994-1995، واتفاق آخر سنة 1995 تم بموجبه الالتزام ببرنامج التكييف الهيكلي المتوسط المدى الذي يغطي1995-1998[3].

فالبرنامج الذي عقد مع صندوق النقد الدولي من شأنه تحسين الوضعية المالية للجزائر عن طريق اتباع سياسة مالية صارمة، تهدف إلى تحسين الوضعية الميزانية العامة عن طريق ضبط الإنفاق العام وتشديد السياسة لاحتواء الطلب الكلي، وفحص النفقات العامة مع البنك الدولي من جهة وزيادة الإيرادات العامة من جهة ثانية، وكذلك تعديل نظام الأسعار [4]،ويتضمن كذلك برنامج التصحيح الهيكلي ما يخص الإصلاح الضريبي اعتماد نظام ضريبي شفاف ومرن وإلغاء الإعفاء على الرسم على القيمة المضافة على العديد من المواد الغذائية وفرض الضريبة على المداخيل غير القارة[5].

وفي هذا الإطار أرسلت الجزائر خطابا مفصلا للبنك الدولي خلال شهر ماي 1995، يحتوي على برنامج شامل لإجراءات محددة ألزمت الحكومة نفسها بها، لمواصلة الإصلاحات التي بدأت فيها مع صندوق النقد الدولي، ومن بين هذه الإجراءات رفع الدعم عن الكثير من المواد من أجل تخفيض عجز الميزانية وتغيير قوانين الأسعار، والقضاء على عجز الموازنة من خلال رفع قيمة الإيرادات الضريبية وتقليص قائمة الإعفاءات الضريبية، وترشيد النفقات العامة وإعادة توجيهها لتوفير الدعامة الضرورية للنمو بقيادة القطاع الخاص، وزيادة فرص العمل وإصلاح هيكل الرسوم الجمركية.

فالفرق بين سياسات التثبيت وسياسات التصحيح الهيكلي، هو أن الأولى تُعدُّ للقضاء عن الاختلالات الظرفية عن طريق انتهاج مجموعة من السياسات الاقتصادية، سياسة مالية تعمل على الحد من العجز الموازني بتقليص حجم النفقات العامة وتعظيم حجم التحصيل الضريبي بالأخص، بينما الثانية فهي مجموعة من البرامج التي تهدف إلى معالجة الاختلالات الهيكلية عن طريق الشروع في إصلاحات اقتصادية جذرية تخص أساسا نظام

الأسعار، النظام المصرفي، المؤسسات العمومية وتشجيع القطاع الخاص من خلال إزالة القيود البيروقراطية والقانونية على الاستثمارات والأنشطة الاقتصادية.

3- ما بعد إصلاحات 1998:

تتمحور جهود السلطات ما بعد **1998** في محاولة التحكم في استقرار الاقتصاد الكلي من خلال الأدوات المالية والنقدية ومحاولة التنسيق بينهما من أجل بعث النمو وبالتالي معالجة البطالة والتقليل من حدة المديونية وتوفير المناخ المناسب للاستثمار الأجنبي المباشر وفتح الأبواب أمام الشراكة الأجنبية.

في هذا السياق تكرس الحكومة الجزائرية جهود في سبيل تدعيم استقرار التوازنات الكبرى خاصة وأن الاقتصاد الجزائري شديد الحساسية لتقلبات أسعار البترول، ولهذا اتخذت عدة إجراءات وقائية وخاصة في المالية العامة منها: إنشاء صندوق ضبط الإيرادات الذي يعتبر أداة مهمة خاصة في الوقت الذي يرتفع فيه سعر النفط

ثانيا ــ تحديد مكونات النموذج وافتراضات الظاهرة المدروسة

إن الهدف الآن هو محاولة بناء نموذج قياسي نقوم من خلاله بربط التضخم والعجز الموازني بمكونات السياسة المالية، ولذلك سوف نقوم بتحديد متغيرات النموذج والافتراضات التي يقوم عليها.

1- مكونات النموذج:

أ- المتغير التابع:

لقد تم فيما مضى التطرق إلى ظاهرتي التضخم والعجز الموازني في الجزائر ، وكذلك التغيرات التي طرات عليهما خلال الفترة محل الدراسة، لذلك سوف نرمز للتضخم بالرمز **inf**، وللعجز الموازني بالرمز **sbj**.

ب- المتغيرات الشارحة:

وهي المتغيرات التي نحسب أنها تدخل في تفسير ظاهرتي التضخم والعجز الموازني والملحق رقم (01) يوضح هاته المتغيرات ورموزها، وسوف نحاول معرفة أي العناصر أكثر ارتباطا بالتضخم والعجز الموازني من خلال بناء عدة نماذج.

2- افتراضات النموذج:

قبل الوصول إلى إثبات أو نفي العلاقة إحصائيا فلابد من البدء بوضع بعض الافتراضات والتي تسهل علينا العمل، حيث نجمع جميع المتغيرات والمحددات حسب ما نجده في: النظريات المفسرة للظواهر، سيناريوهات متوقعة، افتراضات حسب معطيات الاقتصاد الجزائري:

-إن العمل سوف ينصب على السلاسل الزمنية المتوفرة لدينا دون تعديل أو تبديل وذلك حتى لا نفقد معناها، ولقد ركزت الدراسة على فترة 20 سنة من 1990 إلى 2009 وهي فترة قصيرة نوعا ما.

- ان النموذج سوف ينبني على أساس علاقة خطية بسيطة بين المتغيرات.
- إن الاختبارات سوف تعتمد على:

- اختبارات إحصائية: إحصاء ستيودنت و دوربن واستون DW
- اختبارات القياس الاقتصادي: التكامل المتزامن وارتباط الأخطاء
- واختبارات النظرية الاقتصادية
- إن متغيرات النموذج سوف تحسب على أساس سنة أساس واحدة هي سنة 1989
- سوف نقوم بإدخال عدة متغيرات وفي حالة عدم قدرتها على تفسير الظاهرة المدروسة نحذف إحداها ونقوم بإدخال آخر إلى أن نصل إلى نموذج مفضل ومقبول.

ثالثا ــ تحليل وتفسير نتائج الفترة محل الدراسة

لقد تم استخدام الصيغة الخطية البسيطة في تفسير العلاقة بين متغيرات الظواهر المدروسة، وتم التوصل إلى عدة نماذج رفضنا عدة منها وتم قبول النموذج الذي نحسب أنه الأفضل في دراستنا لتفسير الظاهرة المدروسة:

1- التضخم:

الشكل رقم (1): معدلات التضخم في الفترة (1990-2009) وفق برنامج EViews

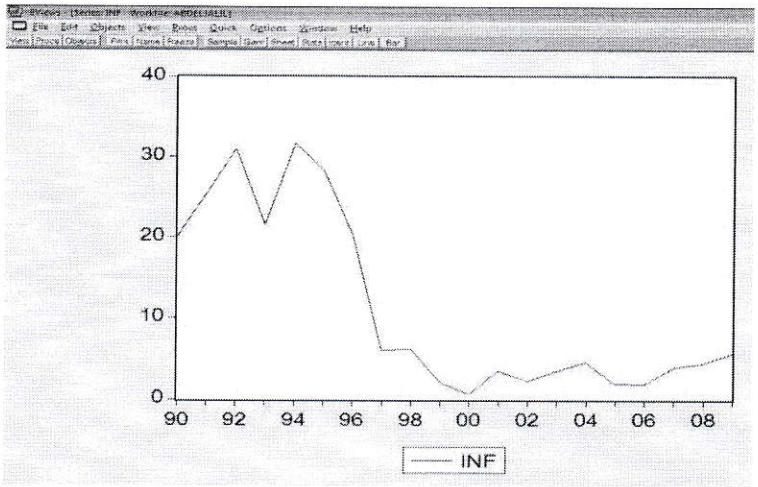

المصدر: من إعداد الطالب

أ.المؤشر العام للاستهلاك وسعر الصرف والإنفاق العام(6)

Cpi = 38,45 + 6,49TC +0,05 G
R2= 0,96 , R2 = 0,96 , F = 241,31 ; DW = 0,98

هاته العلاقة غير مقبولة من منظور إحصائي حسب المعطيات، و الملحق رقم 03 يبين أن قيمة prob بالنسبة للقيمة الثابتة C كانت كبيرة 0.1412.

ب.المؤشر العام للاستهلاك والإنفاق العام:

EViews - [Equation: CPI5 Workfile: ABDELJALIL]

File Edit Objects View Procs Quick Options Window Help

View | Procs | Objects | Print | Name | Freeze | Estimate | Forecast | Stats | Resids

Dependent Variable: CPI
Method: Least Squares
Date: 06/09/12 Time: 21:49
Sample: 1990 2009
Included observations: 20

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	309.8356	43.49238	7.123906	0.0000
G	0.126862	0.022972	5.522415	0.0000

R-squared	0.628843	Mean dependent var	498.4245
Adjusted R-squared	0.608224	S.D. dependent var	192.4332
S.E. of regression	120.4478	Akaike info criterion	12.51495
Sum squared resid	261138.3	Schwarz criterion	12.61452
Log likelihood	-123.1495	F-statistic	30.49706
Durbin-Watson stat	0.142453	Prob(F-statistic)	0.000030

Cpi = 309,83 + 0,12 G

من خلال معادلة النموذج يتضح لنا أن الإنفاق العام والمؤشر العام للاستهلاك على علاقة طردية، حيث كلما ارتفع معدل النفقات العامة زادت قيمة المؤشر العام للاستهلاك مما يفسر ارتفاع المستوى العام للأسعار وبالتالي ازدياد معدلات التضخم، وحسب مستخرج برنامج **EViews** يمكن قبول هذا النموذج الذي يحاول تفسير العلاقة بين المستوى العام للأسعار والإنفاق العام في الجزائر.

الشكل رقم (2): علاقة المؤشر العام للاستهلاك بالإنفاق العام

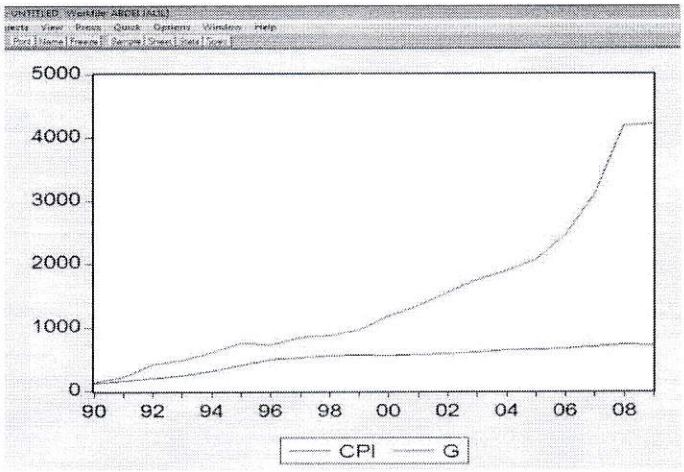

المصدر: من إعداد الطالب

ج-المؤشر العام للاستهلاك والأجور:

EViews - [Equation: CPI4 Workfile: ABDELJALIL]

File Edit Objects View Procs Quick Options Window Help

View | Procs | Objects | Print | Name | Freeze | Estimate | Forecast | Stats | Resids

Dependent Variable: CPI
Method: Least Squares
Date: 06/08/12 Time: 22:17
Sample: 1990 2009
Included observations: 20

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	234.9135	42.46174	5.532358	0.0000
SAL	0.273016	0.037472	7.285818	0.0000

R-squared	0.746775	Mean dependent var	498.4245
Adjusted R-squared	0.732707	S.D. dependent var	192.4332
S.E. of regression	99.46863	Akaike info criterion	12.13260
Sum squared resid	178163.8	Schwarz criterion	12.23218
Log likelihood	-119.3260	F-statistic	53.08314
Durbin-Watson stat	0.149116	Prob(F-statistic)	0.000001

Cpi = 234,91 + 0,27 SAL

من خلال معادلة النموذج يتضح لنا أن الأجور والمؤشر العام للاستهلاك على علاقة طردية، حيث كلما ارتفع مستوى الأجور -والتي تعتبر جزءا من النفقات العام تدخل في جانب نفقات التسيير- زادت قيمة المؤشر العام للاستهلاك مما يفسر ارتفاع المستوى العام للأسعار وبالتالي ازدياد معدلات التضخم.

وحسب مستخرج برنامج **EViews** يمكن قبول هذا النموذج الذي يحاول تفسير العلاقة بين المستوى العام للأسعار والإنفاق العام في الجزائر.

الشكل رقم: (3):علاقة المؤشر العام للاستهلاك بالأجور

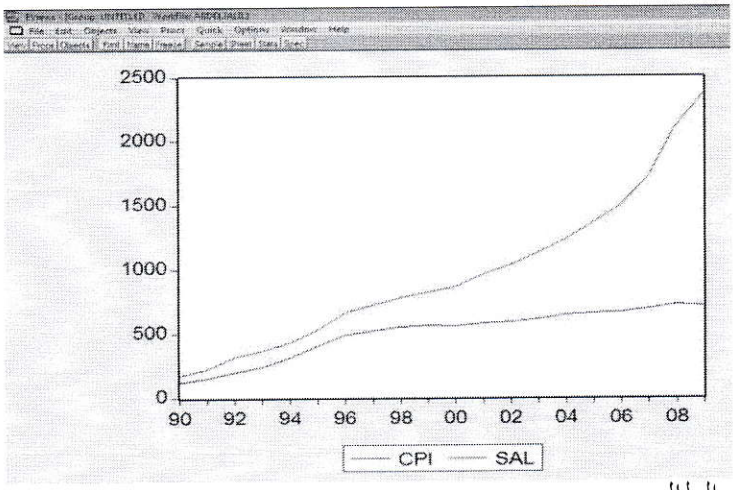

المصدر: من إعداد الطالب

د–التضخم والإنفاق العام والإيرادات العامة[7]:

$Inf = 22,76 + 0,011\ G - 0,022\ RG$

$R^2 = 0,48$, $\overline{R^2} = 0,42$, $F = 7,91$; $DW = 0,86$

هاته العلاقة غير مقبولة من منظور إحصائي حسب المعطيات، و الملحق رقم 04 يبين أن قيمة prob بالنسبة لقيمة الإنفاق العام كانت كبيرة 0.1648

هـــ– التضخم والإنفاق العام والضرائب:

EViews - [Equation: INF2 Workfile: ABDELJALIL]

File Edit Objects View Procs Quick Options Window Help

View | Procs | Objects | Print | Name | Freeze | Estimate | Forecast | Stats | Resids

Dependent Variable: INF
Method: Least Squares
Date: 06/07/12 Time: 17:43
Sample: 1990 2009
Included observations: 20

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	26.51836	3.428005	7.735802	0.0000
G	0.009470	0.004615	2.051872	0.0559
TAX	-0.027022	0.007977	-3.387557	0.0035

R-squared	0.604791	Mean dependent var	11.26000
Adjusted R-squared	0.558296	S.D. dependent var	11.18850
S.E. of regression	7.435969	Akaike info criterion	6.988016
Sum squared resid	939.9919	Schwarz criterion	7.137376
Log likelihood	-66.88016	F-statistic	13.00761
Durbin-Watson stat	1.365517	Prob(F-statistic)	0.000374

$Inf = 26,51 + 0,$

يمكن قبول هذا النموذج باعتباره أفضل من غيره في تفسير علاقة السياسة المالية بالتضخم، والتي تتضح في علاقة الضرائب بالتضخم بعلاقة عكسية، حيث نرى الإشارة السالبة في معادلة التضخم، أي أنه إذا زادت الضرائب سوف يؤثر هذا على القوة الشرائية للأفراد وبالتالي انخفاض الطلب مما يؤدي إلى انخفاض الأسعار

وبالتالي تناقص معدلات التضخم، اما الإنفاق العام فهو على علاقة طردية مع التضخم، حيث يفسر ذلك بانه كلما زاد حجم الانفاق العام أدى ذلك إلى ارتفاع معدلات التضخم.

الشكل رقم (4): علاقة التضخم بالإنفاق العام والضرائب

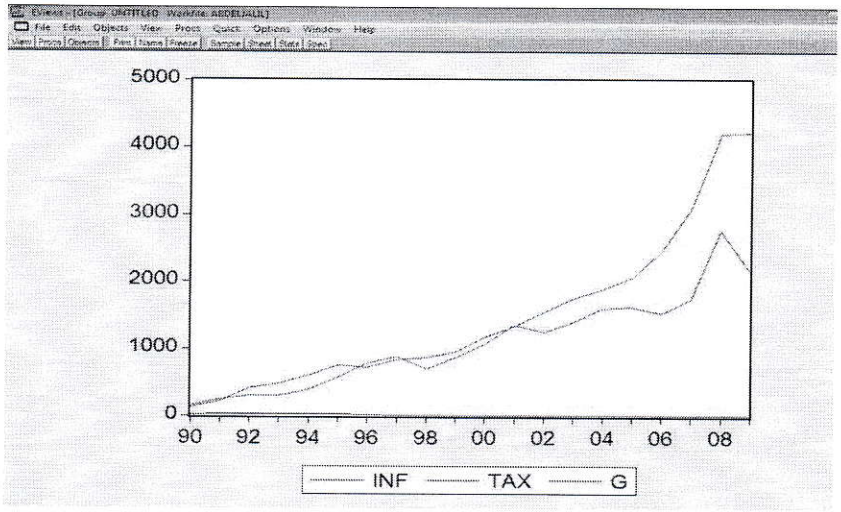

المصدر: من إعداد الطالب

2- العجز الموازني[8]:

الشكل رقم (5): حجم العجز الموازني في الفترة (1990-2009) وفق برنامج EViews

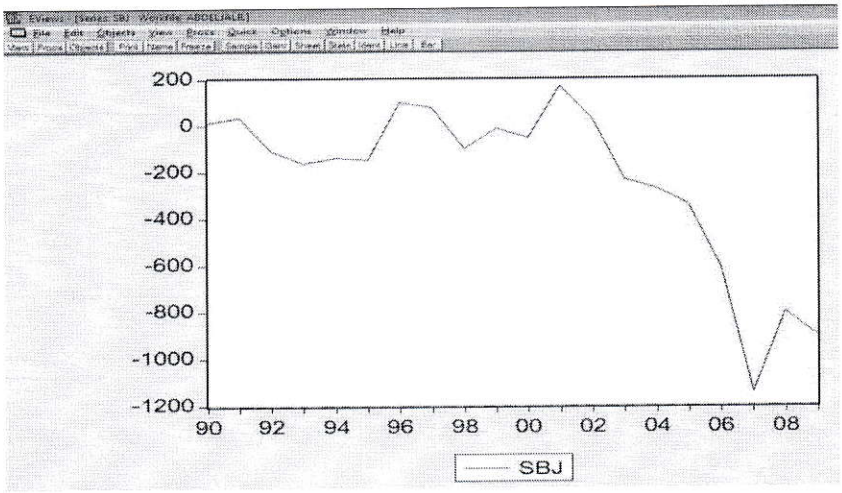

المصدر: من إعداد الطالب

أ-العجز الموازني والضرائب والأجور:

EViews - [Equation: SBJ1 Workfile: ABDELJALIL]

File Edit Objects View Procs Quick Options Window Help

View | Procs | Objects | Print | Name | Freeze | Estimate | Forecast | Stats | Resids

Dependent Variable: SBJ
Method: Least Squares
Date: 06/07/12 Time: 10:59
Sample: 1990 2009
Included observations: 20

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	219.8410	83.54999	2.631251	0.0175
TAX	0.524979	0.232190	2.260990	0.0372
SAL	-1.056572	0.265289	-3.982722	0.0010

R-squared	0.737502	Mean dependent var	-230.0270
Adjusted R-squared	0.706620	S.D. dependent var	360.4674
S.E. of regression	195.2456	Akaike info criterion	13.52387
Sum squared resid	648054.4	Schwarz criterion	13.67323
Log likelihood	-132.2387	F-statistic	23.88121
Durbin-Watson stat	0.988400	Prob(F-statistic)	0.000012

Sbj = 219,84 + 0,52TAX- 1,05SAL

يمكن قبول هذا النموذج باعتباره أفضل من غيره في تفسير علاقة السياسة المالية بالعجز الموازني، والتي تتضح في علاقة الضرائب والأجور بالعجز الموازني، حيث يظهر جليا من خلال المعادة ارتباط الأجور بعلاقة طردية مع العجز الموازني، أي أن الأجور لها القسط الوافر في النفقات العامة للدولة، مما يؤثر على الموازنة العامة للدولة، فكلما زاد مستوى الأجور أدى ذلك إلى ازدياد النفقات العامة وبالتالي تناقص امكانية ملاحقة الإيرادات

العامة لهاته الزيادة، مما قد يعمق من حجم العجز الموازني، أما الضرائب فنلاحظ من خلال المعادلة أنه كلما اعتمدت الدولة على الضرائب زادت من معدلاتها أو ارتفاع حصيلتها قد يساهم ذلك في انخفاض العجز الموازني، والذي يترجم في زيادة حجم الإيرادات العامة التي تغطي جانبا كبيرا من حجم النفقات العامة المتزايدة.

الشكل رقم (6): علاقة العجز الموازني بالأجور والضرائب

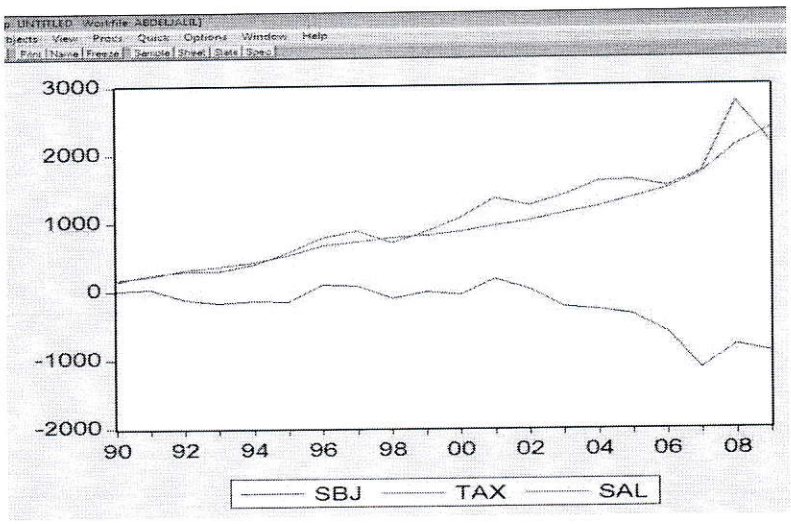

المصدر: من إعداد الطالب

رابعا ــ التقييم العام لفعالية السياسة المالية في الجزائر

تهتم السياسة المالية بتغيرات النفقات والاقتطاعات والتحويلات المالية العمومية وتأثيراتها على مستويات الناتج والعمالة، الدخل والأسعار، بهدف الوصول إلى توازن شامل، أي استخدام أوعية الموازنة العامة كأداة مهمة لعلاج بعض الآثار السلبية للتضخم والعجز الموازني، خصوصا في مجال إعادة توزيع الدخل الوطني من خلال فرض ضرائب مرتفعة على المداخيل العالية وكل أشكال الثروة التي تتجه نحو التزايد مع تسارع معدلات التضخم.

لقد كانت السياسة المالية في السابق مصدرا للضغوط التضخمية عندما شكلت النفقات العامة فائضا تم تمويله عن طريق الاقتراض من الجهاز المصرفي الداخلي أو من الخارج، مما شكل عبئا ماليا على عاتق الاقتصاد، فحرص الحكومة على توفير الخدمات الأساسية للمواطنين ورغبتها في إحداث تنمية اقتصادية طموحة أدى إلى اعتبار السياسة المالية الأداة الرئيسية لتغذية مشكلة التضخم، وتفاقمها مع مرور الزمن، لكن مقتضيات السيطرة عليه استدعت إعادة النظر الجذرية في استخدامات هذه السياسة، وكما تم عرضه سابقا، تبين أن التضخم في الجزائر هو نتاج الخلل الهيكلي المحدث في قطاع التجارة الخارجية القائم على التصدير الأحادي والاستيراد

المتنوع من السلع الاستهلاكية والمواد الأولية، مما أدى إلى تعرض ميزان المدفوعات إلى اختلال واضح، جعله عرضة لأحوال عدم الاستقرار النقدي والسعري كلما تذبذبت الأسعار العالمية للصادرات والواردات، كما سمحت زيادة النفقات الإسمية في ظل انخفاض المستوى الحقيقي للإيرادات وتوسع نطاق القطاع العام بإحداث عجز واضح في الموازنة العامة للدولة وتمويل هذا العجز بوسائل تضخمية، والدولة في مسعاها لطلب الدعم من صندوق النقد الدولي، لم يكن دافعها الأساسي هو مكافحة التضخم، وإنما محاولة علاج الخلل الحادث في ميزان المدفوعات، غير أن خبراء الصندوق رأوا أن هذا الخلل وطيد الصلة بالتضخم السائد في الاقتصاد الوطني، ومن ثم كانت النقطة المركزية في برنامج التثبيت أو الاستقرار التي اقترحها صندوق النقد الدولي هي ضرورة التخفيض من سرعة نمو الإنفاق العام، ووضع إجراءات لتحسين وضعية ميزانية الدولة كتخفيض الدعم المالي وتحرير الأسعار، زد عنها تخفيف القيود المفروضة على قطاع التجارة الخارجية ووضع سياسات من شأنها الحد من نمو الديون الخارجية وعدم تحويلها إلى عبء على الاقتصاد، بالسعي إلى إعادة جدولتها والتحول إلى استقبال الاستثمارات الأجنبية بدلا من القروض الخارجية.

وعلى الرغم من كون فائض الطلب هو ثمرة نهائية لمحصلة القوى التضخمية الجوهرية في الجزائر التي يكون علاجها مرهون بإجراءات الأمد المتوسط أو الطويل، إلا أن الدور الذي يمكن أن تلعبه السياسة المالية هو كبح زيادة الطلب الكلي من خلال قيام السياسة المالية بخلق تغذية عكسية لاتجاهات الإنفاق العام الكلي وذلك بفعل آلية المضاعف، تخفيض حجم الاستهلاك والحد من الطلب الكلي وبالتالي تخفيض في مستوى الأسعار.

وعليه فإن القراءة الأولية لواقع الاقتصاد الجزائري، تفضي بصورة مباشرة على ظهور مؤشرات للتعافي من دورات التضخم المرتفع والنمو المتدني، ومع انقضاء سنوات التسعينات، حققت البلاد استقرار اقتصادها، وزادت فتح أسواقها للتجارة ورأس المال العالمي، وهناك شبه توافق في الرأي على أن الإصلاحات التي جرت خلال التسعينات غير مسبوقة في التاريخ الاقتصادي للجزائر، من حيث نطاقها واتساعها وعمقها، وبزغت الجزائر باقتصاد أكثر انفتاحا وقدرة على المنافسة وبمعدلات تضخم متباينة، وعجوزات أدنى في المالية العامة، وكان معظم الاقتصاديين يعتقدون أن هذه التطورات مقترنة بمناخ دولي موات، أي أسعار ثابتة للسلع، ونمو سريع في التجارة الدولية، وتدفقات غزيرة لرأس المال الأجنبي من شانها أن تمكن الجزائر من التغلب على العقد الضائع للثمانينات، والعودة إلى مسار النمو المستدام، بيد أن النتائج كانت غير متوقعة، ففي نطاق إعادة النشاط الاقتصادي تم التحكم في التضخم الذي مر من 31.7%في سنة 1994 إلى نحو 2.1%في نهاية 1999، وحطم رقما%عام 200 قياسيا لم يبلغه في أي وقت آخر بمعدل 0.6% عام 2000، وإن كان

قد بلغ4.6% في 2004 و 5.79، وحتى إن واصل بذلك ارتفاعه لكن يبقى في حدود مقبولة تتماشى مع نمو سليم.

ولقد أدى ضبط الإنفاق العام الذي شكل عنصرا أساسيا في برنامج تحقيق الاستقرار منذ سنة 1994 إلى تقليل نسبة الأجور الحكومية إلى الناتج الداخلي الخام حتى وصلت إلى 11.2% في عام 1996، بعد أن كانت في الذروة بما يزيد عن 16% من هذا الإجمالي في 1988، كما طبقت السلطات تشديدا كبيرا على الأجور في سياق برنامج التصحيح المستمر [9]، إذ عاشت الكتلة الأجرية في الوظائف الحكومية تناوبا بين الارتفاع والانخفاض حيث بلغ معدل نمو الأجور 24.94% سنة 1996، فخلال الفترة 1990-1996 تضاعف مؤشر الاستهلاك بأكثر من خمس مرات، وفقدت بذلك الأجور ما بين سنة 1990و1996 ما يزيد عن 30% من قوتها الشرائية مسجلة تطورا سالبا خلال السنوات (1994-1995-1996-1997) بنسبة قدرها (-10%، -7%، -3.5%، -0.5%) على التوالي، وهو ما يمثل تدهورا حقيقيا في القوة الشرائية للأجور خلال هذه الأربع سنوات، وانخفض معدل نمو الأجور إلى 5.06% سنة 1999، وارتفع سنة 2008 إلى 23.09% ويعاود الانخفاض مرة أخرى إلى 11.9% سنة 2009.

وأخيرا يمكن القول أن السياسة المالية (أوعية الموازنة العامة) المطبقة في الفترة محل الدراسة قد تمت في ظروف إيجابية خاصة بعد نهايات سنوات التسعينات، إذ اتسمت هذه السياسة بالتميز مستخدمة أدواتها وفق الطرق التي تتناسب وميكانيزمات عمل النظام الاقتصادي الجزائري، إذ ساهمت في توطيد الاستقرار المالي، وسمحت بعودة نمو نسبي ومتواصل، وإذا استمرت السلطات في تطبيق هذه السياسات والعمل على تطوير أدواتها الأساسية وصياغة برامج للاستقرار ذات كفاءة عالية وذات أهداف واضحة لجميع الأعوان الاقتصاديين والشركاء الاجتماعيين والاستعانة بمختلف السياسات الاقتصادية الأخرى حينهما يمكن الاعتماد بإمكانية الاستهداف والمراقبة الدائمة لمعدلات التضخم وضبط العجز المالي والتغلب عليهما في الجزائر.

خاتمة:

من خلال هذا العرض تبينت المساهمة الجزئية للسياسة المالية في الجزائر في الفترة 1990-2009بأدواتها المختلفة – المتكونة من أدوات غير مباشرة المتمثلة في أوعية الموازنة العامة من إنفاق حكومي وضرائب وسياسة ميزانية، وأدوات مباشرة والمتمثلة في سياسة الرقابة على الأسعار والأجور–في التخفيف من العوامل المتسببة في الاختلالات الاقتصادية، حيث اتسمت السياسة الإنفاقية خلال فترة الدراسة وبالضبط خلال المنتصف الأول من التسعينات بتزايد مستمر، مما قلل من قدرة الإيرادات العامة على ملاحقة النفقات العامة، وساهم في ظهور عجز الموازنة العامة والذي كان مصدرا رئيسيا للتضخم، وبعد سنوات الإصلاح الاقتصادي وابتداء من سنة 1994 اتبعت الجزائر سياسة إنفاقية انكماشية لمكافحة عجز الموازنة العامة، وبالتالي مواجهة التضخم، من خلال التخلي عن سياسة الدعم، وكذلك انتهجت سياسة ضريبية لإدارة الطلب الكلي عن طريق الرفع من نسب الضرائب إلى إجمالي الإيرادات، كما عمدت إلى سياسة جبائية لتشجيع العرض، وذلك بإعطاء تسهيلات ضريبية لبعض أنواع الأنشطة المنتجة،وفي نفس الشأن اعتمدت السلطات الجزائرية على السياسة الميزانية من خلال التحكم في العجز الموازني، وطريقة تمويله، ولقد كان في السنوات الأخيرة أن أنشأت صندوق ضبط الإيرادات سنة 2000، والذي ساهم بشكل واسع في تغطية العجوزات المالية والتخلي عن سياسة التمويل التضخمي، مما قلل من العوامل الدافعة لظهور الضغوط التضخمية، كل هذه السياسات المالية كان المرتجى منها هو المساهمة في كبح جماح الضغوط التضخمية في الجزائر، وفي هذا الصدد نؤكد على أن دور السياسة المالية كان بجوار تطبيق سياسات اقتصادية أخرى كالسياسة النقدية التقييدية (الانكماشية)، ومع ذلك فلقد كانت مواجهة التضخم مصحوبة بمشاكل اجتماعية مثل: البطالة، انخفاض القدرة الشرائية، تدني مستوى المعيشة، وتدني الخدمات العمومية.

ملحق رقم (01):

تطور مؤشرات الإنفاق الحكومي في الجزائر (1990-2009)

(مليار دينار)

السنـــــوات	الإنفاق الحكومي الكلي	نسبة الإنفاق إلى الناتج المحلي الإجمالي ★%	معدل نمو الإنفاق الحكومي%	نفقات التسيير	معدل نمو نفقات التسيير %	نسبة نفقات التسيير إلى الإنفاق الكلي %	نفقات التجهيز	معدل نمو نفقات التجهيز %	نسبة نفقات التجهيز إلى الإنفاق الكلي%	معدل التضخم%
1990	136.5	24.62	-	88.8	-	65.5	47.7	-	34.95	20.2
1991	212.1	24.60	55.38	153.8	73.19	72.51	58.3	22.22	27.49	25.5
1992	420.1	39.08	98.06	276.1	79.51	65.72	144.0	146	34.28	31.0
1993	476.6	40.06	13.44	291.4	5.54	61.14	185.2	28.61	38.86	21.6
1994	608.0	38.07	27.57	360.8	23.81	59.34	247.2	33.47	40.66	31.7
1995	759.6	37.88	34.13	473.7	31.29	62.36	285.9	21.19	37.64	28.4
1996	724.6	28.19	4.60-	550.6	16.23	75.98	174.0	39.13-	24.02	20.3
1997	845.1	30.39	16.62	643.5	16.87	76.14	201.6	15.83	23.86	6.1
1998	875.7	30.93	3.62	663.8	3.15	75.80	211.8	5.05	24.20	6.2
1999	961.7	29.69	9.82	774.7	16.70	80.55	186.9	11.75-	19.45	2.1
2000	1178.1	28.74	22.50	856.2	10.52	72.67	321.9	72.23	27.33	0.6
2001	1335.0	31.18	13.31	963.6	12.54	72.18	371.4	15.37	27.82	3.5
2002	1550.6	34.80	16.14	975.6	1.24	62.91	575.0	54.81	37.09	2.2
2003	1752.7	34.05	13.03	1199.0	9.23	68.40	553.7	22.23	31.6	3.5
2004	1891.8	31.33	7.89	1251.1	4.34	66.13	640.7	15.71	33.87	4.6
2005	2052.0	39.60	8.46	1245.1	0.47-	60.67	806.9	20.46	39.33	1.9
2006	2453.01	31.30	19.54	1437.87	15.48	58.61	1015.14	25.80	41.39	1.8
2007	3092.7	36.11	26.07	1672.6	16.32	54.08	1420.08	39.89	45.92	3.9
2008	4191.0	41.96	35.51	2217.7	32.58	52.91	1973.3	38.95	47.09	4.4
2009	4214.4	47.89	0.55	2293.5	3.41	54.42	1920.9	0.02-	45.58	5.7

المصدر: – الديوان الوطني للإحصائيات، – بنك الجزائر، – نسب محسوبة من طرف الأستاذين، (★): وليد عبد الحميد عايب: الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي"دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية"، ط 1، مكتبة حسن العصرية، بيروت، لبنان، 2010، ص 265.

– المجلس الاقتصادي والاجتماعي: مشروع تقرير الظرف الاقتصادي والاجتماعي، 2003 ، 2004.

– صندوق النقد العربي: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أبو ضبي، سنوات 2000، 2002، 2009،2005.

– صندوق النقد العربي: النشرة الإحصائية للدول العربية(1999-2008)،أبو ضبي، 2010.

- Ministère De Finance, Le Comportement des principaux indicateurs macroéconomiques et financiers en 2007, Alger, Avril 2008, p14

ملحق رقم 01

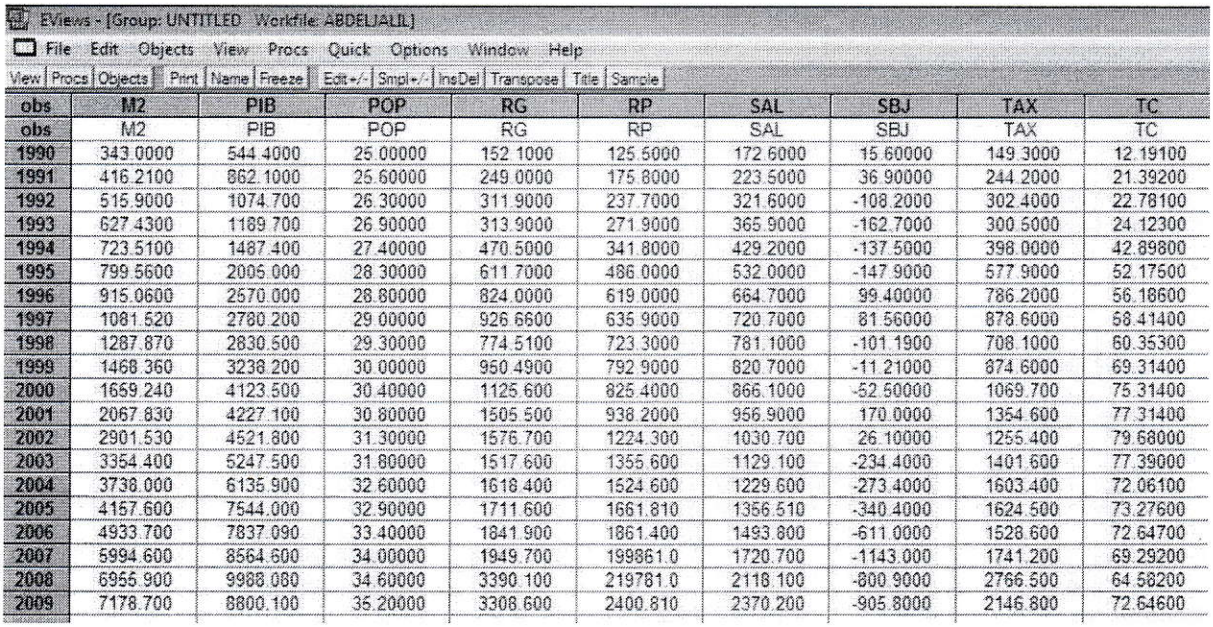

EViews - [Group: UNTITLED Workfile: ABDELJALIL]

File Edit Objects View Procs Quick Options Window Help

View | Proc | Objects | Print | Name | Freeze | Edit+/- | Smpl+/- | InsDel | Transpose | Title | Sample

obs	M2	PIB	POP	RG	RP	SAL	SBJ	TAX	TC
obs	M2	PIB	POP	RG	RP	SAL	SBJ	TAX	TC
1990	343.0000	544.4000	25.00000	152.1000	125.5000	172.6000	15.60000	149.3000	12.19100
1991	416.2100	862.1000	25.60000	249.0000	175.8000	223.5000	36.90000	244.2000	21.39200
1992	515.9000	1074.700	26.30000	311.9000	237.7000	321.6000	-108.2000	302.4000	22.78100
1993	627.4300	1189.700	26.90000	313.9000	271.9000	365.9000	-162.7000	300.5000	24.12300
1994	723.5100	1487.400	27.40000	470.5000	341.8000	429.2000	-137.5000	398.0000	42.89800
1995	799.5600	2005.000	28.30000	611.7000	486.0000	532.0000	-147.9000	577.9000	52.17500
1996	915.0600	2570.000	28.80000	824.0000	619.0000	664.7000	99.40000	786.2000	56.18600
1997	1081.520	2780.200	29.00000	926.6600	635.9000	720.7000	81.56000	878.6000	58.41400
1998	1287.870	2830.500	29.30000	774.5100	723.3000	781.1000	-101.1900	708.1000	60.35300
1999	1468.360	3238.200	30.00000	950.4900	792.9000	820.7000	-11.21000	874.6000	69.31400
2000	1669.240	4123.500	30.40000	1125.600	825.4000	866.1000	-52.50000	1069.700	75.31400
2001	2067.830	4227.100	30.80000	1505.500	938.2000	956.9000	170.0000	1354.600	77.31400
2002	2901.530	4521.800	31.30000	1576.700	1224.300	1030.700	26.10000	1255.400	79.68000
2003	3354.400	5247.500	31.80000	1517.600	1355.600	1129.100	-234.4000	1401.600	77.39000
2004	3738.000	6135.900	32.60000	1618.400	1524.600	1229.600	-273.4000	1603.400	72.06100
2005	4157.600	7544.000	32.90000	1711.600	1661.810	1356.510	-340.4000	1624.500	73.27600
2006	4933.700	7837.090	33.40000	1841.900	1861.400	1493.800	-611.0000	1528.600	72.64700
2007	5994.600	8564.600	34.00000	1949.700	199861.0	1720.700	-1143.000	1741.200	69.29200
2008	6955.900	9988.080	34.60000	3390.100	219781.0	2118.100	-800.9000	2766.500	64.56200
2009	7178.700	8800.100	35.20000	3308.600	2400.810	2370.200	-905.8000	2146.800	72.64600

ملحق رقم (02):

ews - [Group: UNTITLED Workfile: ABDELJALIL]

Edit Objects View Procs Quick Options Window Help

ocs | Objects | Print | Name | Freeze | Edit+/- | Smpl+/- | InsDel | Transpose | Title | Sample

obs	CGS	CPI	EX	G	IM	INF
obs	CGS	CPI	EX	G	IM	INF
1990	302.4000	120.2000	11.30000	136.5000	9.680000	20.20000
1991	395.8000	150.8000	12.10000	212.1000	7.680000	25.50000
1992	432.9000	197.5000	11.51000	420.1000	8.300000	31.00000
1993	450.6000	240.2000	10.41000	476.6000	7.990000	21.60000
1994	480.0000	316.3000	8.886000	608.0000	9.150000	31.70000
1995	497.0000	406.2000	10.25800	759.6000	10.10000	28.40000
1996	523.9000	488.8000	13.20400	724.6000	9.090000	20.30000
1997	578.3000	518.4000	13.82000	845.1000	8.130000	6.100000
1998	616.2000	550.7000	10.05500	875.7000	8.545000	6.200000
1999	727.4000	562.6000	12.32000	961.7000	8.710000	2.100000
2000	1022.900	558.7000	21.65000	1178.100	8.644000	0.600000
2001	1001.500	578.3000	19.09000	1335.000	9.865000	3.500000
2002	982.5000	591.3000	18.71000	1550.600	11.75100	2.200000
2003	981.8000	611.8000	24.46000	1752.700	13.18700	3.500000
2004	1000.000	639.8000	31.35800	1891.800	17.37800	4.600000
2005	1038.900	652.1000	46.32100	2052.000	19.84700	1.900000
2006	1847.300	663.9000	54.72900	2453.010	20.68000	1.800000
2007	1102.900	689.8100	60.17400	3092.700	25.99200	3.900000
2008	734.0000	720.3000	78.12900	4191.000	37.45100	4.400000
2009	808.8000	710.7800	45.08500	4214.400	36.76000	5.700000

Inf: التضخم ، TC: سعر الصرف ، POP: عدد السكان

Im: الواردات ، TAX: الضرائب ، PIB: الناتج المحلي الإجمالي

EX: الصادرات ، SBJ: العجز الموازني ، M2: الكتلة النقدية

G: الإنفاق العام ، SAL: الأجور والرواتب ، CDS: الدين العام المحلي

Cpi: الرقم القياسي للأسعار ، RP: مداخيل المستقلين ، RG: الايرادات العامة

ملحق رقم (03):

EViews - [Equation: CPI6 Workfile: ABDELJALIL]

File Edit Objects View Procs Quick Options Window Help

View | Procs | Objects | Print | Name | Freeze | Estimate | Forecast | Stats | Resids

Dependent Variable: CPI
Method: Least Squares
Date: 06/09/12 Time: 22:12
Sample: 1990 2009
Included observations: 20

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	38.45182	24.91668	1.543216	0.1412
TC	6.493389	0.500316	12.97857	0.0000
G	0.057377	0.008938	6.419492	0.0000

R-squared	0.965975	Mean dependent var	498.4245
Adjusted R-squared	0.961972	S.D. dependent var	192.4332
S.E. of regression	37.52579	Akaike info criterion	10.22541
Sum squared resid	23939.14	Schwarz criterion	10.37477
Log likelihood	-99.25415	F-statistic	241.3180
Durbin-Watson stat	0.980865	Prob(F-statistic)	0.000000

ملحق رقم (04):

EViews - [Equation: INF3 Workfile: ABDELJALIL]

File Edit Objects View Procs Quick Options Window Help

View | Procs | Objects | Print | Name | Freeze | Estimate | Forecast | Stats | Resids

Dependent Variable: INF
Method: Least Squares
Date: 06/09/12 Time: 20:58
Sample: 1990 2009
Included observations: 20

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	22.76106	3.460875	6.576678	0.0000
G	0.011568	0.007969	1.451553	0.1648
RG	-0.022839	0.010497	-2.175758	0.0440

R-squared	0.482202	Mean dependent var	11.26000
Adjusted R-squared	0.421284	S.D. dependent var	11.18850
S.E. of regression	8.511470	Akaike info criterion	7.258187
Sum squared resid	1231.567	Schwarz criterion	7.407547
Log likelihood	-69.58187	F-statistic	7.915655
Durbin-Watson stat	0.868303	Prob(F-statistic)	0.003718

1- عبد الرحمان تومي: **واقع وآفاق الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006، ص 244.

2- نعيمة برودي: **الاقتصاد الجزائري بين سندان الاختلالات الهيكلية والإنعاش الاقتصادي ومطرقة التعديل الهيكلي**، بحث مقدم للملتقى الدولي حول أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في الدول النامية،كلية الحقوق والعلوم التجارية،جامعة امحمد بوقرة،بومرداس، ديسمبر 2006، ص06.

3- نعيمة برودي: **المرجع السابق**، ص07.

4- فاتح ساحل ولطفي شعباني: **آثار وانعكاسات برنامج التعديل الهيكلي على الاقتصاد الجزائري**، بحث مقدم للملتقى الدولي حول أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في الدول النامية، كلية الحقوق والعلوم التجارية، جامعة امحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، ديسمبر 2006، ص10.

5- كريم النشاشيبي وآخرون، **الجزائر: تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق، صندوق النقد الدولي**، واشنطن، 1998، ص 92.

6 -انظر الملحق رقم: (03)

7- انظر الملحق رقم(04)

8- سوف يتم احتساب أرقام العجز الموازني خارج صندوق ضبط الموارد

9- كريم النشاشيبي: **مرجع سابق**، ص 45.

المصادر:

-الديوان الوطني للإحصائيات.

- بنك الجزائر.

- وليد عبد الحميد عايب: الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي"دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية"، ط 1، مكتبة حسن العصرية، بيروت، لبنان، 2010، ص 265.

- المجلس الاقتصادي والاجتماعي: مشروع تقرير الظرف الاقتصادي والاجتماعي، 2003 ، 2004.

-صندوق النقد العربي: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أبو ضبي، سنوات 2000، 2002، 2009،2005.

-صندوق النقد العربي: النشرة الإحصائية للدول العربية(1999-2008)،أبو ضبي، 2010.

-Ministère De Finance, Le Comportement des principaux indicateurs macroéconomiques et financiers en 2007, Alger, Avril 2008